

المؤتمر الهاتفي للمستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية
في 13 ديسمبر/ كانون الأول 2020

قرار

تقوم المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية باتخاذ القرار التالي:

لقد قررت المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية مؤخرًا في تاريخ 25 نوفمبر/ تشرين الثاني اتخاذ إجراءات مشددة تُطبَّق بصورة مؤقتة أو تمديد مثل هذه الإجراءات المؤقتة، وذلك بهدف الحد من أعداد الإصابات بكورونا التي شهدت مع حلول فصل الشتاء في ألمانيا تزايدًا كبيرًا، وبالتالي الحيلولة دون وقوع الحالات المرضية الجسيمة والوفيات. إن الهدف من تلك التدابير هو علاوة على ذلك تجنب إرهاق النظام الصحي، حيث إن المستشفيات وبشكل خاص وحدات العناية المركزة تعاني من شدة العبء الذي يتسبب فيه تزايد أعداد الإصابات الحرجة بكورونا.

ولقد تم من خلال تلك التدابير وقف النمو الأسّي بشكل مؤقت إضافة إلى تثبيت وتيرة انتشار العدوى عند مستوى مرتفع. ولكن ومع زيادة حركة التنقل وما يرتبط بها من تزايد في الاختلاطات في الفترة السابقة لعيد الميلاد فقد عادت أعداد الإصابات في ألمانيا مجددًا إلى التصاعد بوتيرة أسية. وترتب على ذلك زيادة العبء على النظام الصحي، فضلاً عن ارتفاع الأعداد اليومية للوفيات على مستوى لا يمكن قبوله.

ومن ثم، وجب اتخاذ المزيد من التدابير الجذرية للحد من الاختلاطات. الهدف هو التقليل مرة أخرى من أعداد الإصابات الحديثة بنفس الشكل الواضح الذي حدده القرار المعتمد بتاريخ 25 نوفمبر/ تشرين الثاني، لكي تتمكن مكاتب الصحة مجددًا من الكشف قدر الإمكان عن سلاسل انتقال العدوى بصورة كاملة ووقفها، ومواصلة خفض أعداد الإصابات على هذا النحو.

تشكر الحكومة الاتحادية والولايات الغالبية العظمى من السكان الذين طالما ساهموا على مدار فترة الجائحة من خلال سلوكهم المتعقل ومراعاة الغير في مكافحة تفشي الفيروس. إن روح الجماعة هي أئمن ما نمتلكه وهي في الوقت ذاته العامل الأهم للنجاح في مكافحة الجائحة. كما تتقدم الحكومة الاتحادية والولايات بجزيل الشكر إلى الشركات العديدة التي تصمد في هذه الأوقات الصعبة أمام التحديات الضخمة بمرونة وقوة هائلة. علاوة على ذلك فإنها مدينة بالشكر بصفة خاصة لكل العاملين بالقطاع الصحي الذين يسعون بكل ما لديهم من قدرة إلى ضمان توفير مستوى عالٍ من الرعاية حتى في ظل الأوضاع متزايدة الصعوبة. وعلى الرغم من حدة الأوضاع الراهنة، إلا أن التقدم الذي يتم إحرازه في تطوير اللقاحات وإجراءات التصريح بها يعطي الأمل في أن ألمانيا - إذا استطاعت اجتياز فصل الشتاء الجاري بشكل جيد - سوف تتمكن في العام القادم تدريجيًا من التغلب على الجائحة، بل والتعافي اقتصاديًا كذلك.

بناء على ذلك، اتفقت المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية على ما يلي:

1. يستمر سريان القرارات المعمول بها والمعتمدة من قبل المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات. تقوم الولايات الاتحادية على النحو المتفق عليه في إطار المؤتمر الاعتيادي الذي انعقد في 2 ديسمبر/ كانون الأول بمد فترة سريان التدابير المؤقتة التي كان سريانها محددًا بتاريخ 20 ديسمبر/ كانون الأول 2020، وذلك من خلال تعديل اللوائح المحلية للولايات بحيث تصبح التدابير المؤقتة سارية حتى 10 يناير/ كانون الثاني 2021، ما لم ينص هذا القرار على خلاف ذلك.

2. على الاجتماعات الخاصة مع الأصدقاء والأقارب والمعارف أن تقتصر في المستقبل أيضًا على أفراد المنزل الخاص مع أفراد منزل آخر، على ألا يتجاوز العدد الإجمالي للمجتمعين في كل الأحوال خمسة أفراد، مع استثناء الأطفال حتى عمر يبلغ 14 عامًا.

3. يتعين في هذا العام الاستثنائي أيضًا إتاحة الإمكانية للاحتفال بشكل مشترك بأيام عيد الميلاد. بالنظر إلى ارتفاع أعداد الإصابات، فلن يكون هذا ممكنًا إلا على نطاق أضيق بكثير من المعتاد. سوف تقوم الولايات الاتحادية رهناً بوتيرة انتشار العدوى في كل منها بالسماح في الفترة من 24 ديسمبر/ كانون الأول حتى 26 ديسمبر/ كانون الأول 2020 كاستثناء من القيود السارية على الاختلاطات بالالتقاء بأربعة أشخاص من غير أعضاء المنزل الخاص - بالإضافة إلى الأطفال حتى سن 14 عامًا -، على أن يكونوا من الإطار الأسري الضيق، أي مثلاً الأزواج أو شركاء الحياة أو شركاء في العلاقات غير الزوجية وكذلك الأقارب في خط مستقيم والإخوة والأخوات وأبنائهم وأعضاء أسرهم المعيشية، حتى وإن ضم ذلك أكثر من منزلين أو أكثر من خمسة أشخاص ممن هم فوق 14 عامًا. بالنظر إلى استمرار الأعداد المرتفعة للإصابات يتم حث المواطنين والمواطنات مرة أخرى بوضوح على قصر اختلاطاتهم في الفترة ما بين الخمسة والسبعة أيام السابقة للقاءات العائلية على الحد الأدنى المطلق (أسبوع الحماية).

4. يُطبَّق حظر الاحتشاد والتجمعات في آخر يوم العام وكذلك يوم رأس السنة الجديدة في جميع أنحاء البلاد. يسري علاوة على ذلك حظر استخدام الألعاب النارية في ميادين تحددها البلديات لكونها جاذبة للجماهير. في هذا العام يحظر عمومًا بيع الألعاب النارية قبل احتفالات نهاية العام، كما يوصى عمومًا وبشكل ملح بعدم إطلاق الألعاب النارية للاحتفال برأس السنة، وذلك أيضًا بالنظر إلى ارتفاع خطورة الإصابات البدنية والعبء الهائل الملقي حاليًا بالفعل على عاتق النظام الصحي.

5. اعتبارًا من 16 ديسمبر/ كانون الأول 2020 وحتى 10 يناير/ كانون الثاني 2021 تبقى متاجر البيع بالتجزئة مغلقة، ذلك باستثناء متاجر بيع المواد الغذائية بالتجزئة والأسواق الأسبوعية للمواد الغذائية و منافذ البيع المباشر للمواد الغذائية وخدمات الاستلام والتوصيل ومحال بيع المشروبات ومتاجر الأغذية الصحية ومتاجر مستلزمات الأطفال الرضع والصيدليات ومتاجر بيع المستلزمات الصحية ومتاجر بيع المستحضرات الصحية وأخصائي النظارات وأخصائي أجهزة السمع ومحطات الوقود وورش تصليح السيارات والدراجات النارية وورش تصليح الدراجات الهوائية والبنوك والمصارف الادخارية ومكاتب البريد ومحال تنظيف الملابس والمغاسل وأماكن بيع الصحف ومتاجر بيع مستلزمات الحيوانات وأسواق الأعلاف وأماكن بيع أشجار عيد الميلاد، إلى جانب متاجر الجملة. كما يجوز في متاجر بيع المواد الغذائية تقييد بيع السلع من غير الأطعمة والتي لا تندرج تحت بند الاحتياجات اليومية، ولا يجوز على أي حال توسيع نطاق بيع مثل هذه السلع. ويحظر في هذا العام عمومًا بيع الألعاب النارية قبل احتفالات نهاية العام.

6. يم إغلاق محال الأعمال الخدمية في مجال العناية الجسدية مثل صالونات الحلاقة وتصفيف الشعر وصالونات التجميل وعيادات التدليك وصالونات الوشم والمنشآت المشابهة، حيث أن القرب الجسدي لا مناص منه في هذا المجال. علما أن التدابير العلاجية اللازمة طبيًا تبقى ممكنة، ومنها على سبيل المثال: العلاج الطبيعي، والعلاج الوظيفي، وعلاج النطق، وعلاج الأرجل أو العناية الطبية بالقدمين.

7. يتعين في المدارس كذلك الحد بشكل واضح من الاختلاطات في الفترة ما بين 16 ديسمبر/ كانون الأول 2020 و10 يناير/ كانون الثاني 2021. ينبغي رعاية الأطفال في المنزل كلما كان ذلك ممكنا. ومن ثم، يتم خلال هذه الفترة مبدئيا إغلاق المدارس أو تعليق الحضور الإلزامي. كما يتم ضمان توفير الرعاية في الحالات الطارئة، كما تتاح فرص للتعلم عن بعد. يجوز إصدار تعليمات خاصة بشأن الصفوف الدراسية النهائية. تنطبق الإجراءات ذاتها على دور الرعاية النهارية للأطفال. ويتم توفير إمكانيات إضافية للأباء والأمهات للحصول على إجازات مدفوعة الأجر في الفترة المذكورة لرعاية أبنائهم.

8. يُرجى من أرباب وربات العمل بشكل عاجل النظر في إمكانية إغلاق مرافق الأشغال في الفترة ما بين 16 ديسمبر/ كانون الأول 2020 و10 يناير/ كانون الثاني 2021، إما من خلال وقف العمل ومنح الإجازة فيها أو من خلال حلول سخية تسمح للموظفين بالعمل من المنزل، لكي تتاح إمكانية تنفيذ مبدأ "تبقى بالمنزل" في جميع أنحاء البلاد.

9. تبقى إمكانية توصيل واستلام الوجبات الجاهزة للتناول في المنزل من قبل المطاعم متاحة، كما يمكن تشغيل المطاعم الموجودة داخل الهيئات والمؤسسات لخدمتها. يُحظر تناول الوجبات في أماكن استلامها. يُحظر تناول المشروبات الكحولية في الأماكن العامة في الفترة ما بين 16 ديسمبر/ كانون الأول و10 يناير/ كانون الثاني، حيث تُفرض غرامات على المخالفات.

10. أنشطة العبادة داخل الكنائس والمعابد والمساجد وكذلك اجتماعات الطوائف الدينية الأخرى مسموح بها فقط بالشروط التالية: الحفاظ على الحد الأدنى من المسافة البالغ متر ونصف، الالتزام بارتداء الكمادات حتى عند البقاء في مكان واحد، حظر الغناء والترنيم الجماعي. يجب فرض واجب التسجيل المسبق للحضور على الاجتماعات التي يُتوقع فيها حضور أعداد من المشاركين قد تؤدي إلى تخطي القدرات الاستيعابية. تجرى في الأيام القادمة محادثات داخل ومع الطوائف الدينية للتوصل إلى تنظيمات مناسبة بشأن الاجتماعات الدينية في ضوء تطورات حالة انتشار العدوى.

11. يجب اتخاذ تدابير وقائية خاصة لدور المسنين ودور الرعاية وكذلك خدمات الرعاية المتنقلة. تدعم الحكومة الاتحادية تلك المؤسسات والخدمات بتقديم الأقمعة الطبية ومن خلال تحمل تكاليف الاختبارات التشخيصية السريعة للكشف عن المستضدات. في المرحلة الحالية التي تتصف بارتفاع أعداد الإصابات الحديثة في كافة أنحاء البلاد تقريبا، فإن الأهمية تؤول بالإضافة إلى استخدام الأقمعة الطبية المفلترية (فئة أف أف بي 2) أيضا إلى إجراء اختبارات تشخيصية للكوادر العاملين في مجال الرعاية الصحية. تقوم الولايات الاتحادية علاوة على ذلك بفرض اختبارات تشخيصية إلزامية يتم إجراؤها أكثر من مرة كل أسبوع للعاملين بدور المسنين ودور الرعاية. يتعين أيضا إجراء تلك الاختبارات بصورة منتظمة للعاملين في مجال خدمات الرعاية المتنقلة. في المناطق التي ترتفع فيها أعداد الإصابات الحديثة، ينبغي إلزام الزائرين والزائرات بتقديم إثبات بنتيجة اختبار كورونا سلبية.

12. تؤكد الحكومة الاتحادية والولايات مجددًا على أنه يجب - علاوة على التدابير المشتركة وفقًا لاستراتيجية التعامل مع البؤر الخطيرة - تطبيق مخطط قيود صارم على المستوى المحلي فورًا، وذلك في كافة البؤر الخطيرة التي تزيد فيها أعداد الإصابات الجديدة على 50 حالة بين كل مئة ألف نسمة في الأسبوع. وفي حالة استمرار تزايد وتيرة انتشار العدوى، يجب اتخاذ تدابير إضافية. في حالات التفشي بالغ الشدة للعدوى حيث يبلغ عدد الإصابات الحديثة ما يزيد على 200 حالة بين كل مئة ألف نسمة خلال أسبوع ويكون فيها مجرى انتشار العدوى غير واضح، يتعين توسيع دائرة التدابير العامة الشاملة مرة أخرى بهدف تخفيض الأعداد بوضوح على المدى القصير. يتعين بصورة خاصة النظر في تطبيق التدابير المحلية وفقًا للفقرة 2 من المادة 28 أ من قانون الحماية من العدوى في مناطق بعينها، بما في ذلك فرض قيود واسعة المدى على التجوال، وذلك على أقصى تقدير حين تتخطى أعداد الإصابات الجديدة 200 حالة بين كل مئة ألف نسمة في أسبوع.

13. تناشد الحكومة الاتحادية والولايات المواطنين والمواطنات بالامتناع عن القيام بأية رحلات التي ليست لها ضرورة مطلقة سواء في داخل البلاد أو إلى خارجها، وذلك حتى يوم 10 يناير/ كانون الثاني. كما تشير بوضوح إلى وجود واجب القيام بالتسجيل الرقمي عند دخول البلاد قدمًا من مناطق خطر خارجية، بالإضافة إلى واجب الالتزام بالحجر الصحي¹ لمدة 10 أيام بعد العودة. لا يمكن إنهاء الحجر الصحي إلا بتقديم نتيجة سلبية لاختبار تشخيصي يتم إجراؤه بعد خمسة أيام من دخول البلاد على أقرب تقدير.

14. تؤدي التدابير إلى تكبد بعض القطاعات الاقتصادية كذلك في العام المقبل لقيود شديدة على أعمالها التجارية. لذا، فالحكومة الاتحادية تواصل تقديم الدعم المالي أيضًا للشركات المتضررة وأصحاب الأعمال الحرة القائمين بذاتهم وكذلك للعاملين بشكل مستقل بالمهن الحرة. لقد تم إعداد المعونة الثالثة لتخطي الأزمة في صيغتها المحسنة التي تخصص علاوات لتغطية التكاليف الثابتة. تقدم الحكومة الاتحادية مساهمتها في حماية الشركات وفرص العمل عن طريق تحسين الشروط، لا سيما من خلال تقديم علاوة شهرية أعلى تبلغ كحد أقصى 500 ألف يورو للشركات المتضررة من الإغلاق بشكل مباشر أو غير مباشر. أما الشركات التي يطالها الإغلاق، فيُعْتزَم تقديم دفعات مالية مماثلة لتلك التي يتم تقديمها في إطار الدعم الاقتصادي الاستثنائي. كما يُخطط لتدارك الخسارة التي تتعرض لها قيمة البضائع والسلع الاقتصادية الأخرى في متاجر التجزئة والقطاعات الأخرى من جراء أوامر الإغلاق، وذلك عن طريق إتاحة إمكانية غير بيروقراطية وسريعة لشطب قيمتها الدفترية جزئيًا. كما يمكن حذف السلع الواجب جردها. يتسنى بهذا الشكل للمتاجر احتساب الخسائر المتكبدة مباشرة والاستفادة من إمكانية خصمها من الضرائب، الأمر الذي يضمن السيولة.

15. بالنسبة لعقود التأجير والإجارة التجارية التي تتأثر بالتدابير الحكومية لمكافحة كوفيد-19، يُفْتَرَض قانونًا أن القيود الشديدة (على الاستخدام والاستفادة) الناتجة عن جائحة كوفيد-19 يمكنها أن تشكل تغييرًا جسيمًا بالنسبة لأسس العلاقة التعاقدية، مما يسهّل المفاوضات بين المستأجرين التجاريين والملاك.

¹ يشار إلى قرار المحكمة الإدارية العليا لولاية شمال الراين- وستفاليا المؤرخ في 20 نوفمبر/ تشرين الثاني (رقم الملف: 13 B 1770/20.NE) والذي ينص على تعليق تنفيذ واجب الحجر الصحي في ولاية شمال الراين- وستفاليا بالنسبة للأشخاص القادمين من مناطق الخطر وفقًا لتصنيف معهد روبرت كوخ.

16. المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات سوف يتباحثون مجدداً في ضوء تطورات حالة انتشار العدوى في 5 يناير/ كانون الثاني 2021 ويتخذون القرارات بشأن التدابير السارية اعتباراً من 11 يناير/ كانون الثاني 2021.

بيان للمحضر:

ولاية تورينغن الحرة وولاية ساكسونيا-أنهالت تطالبان الحكومة الاتحادية بالقيام في موعد أقصاه جلسة مجلس الولايات (البوندسرات) المنعقدة في 18 ديسمبر/ كانون الأول 2020 بالإعلان بشكل ملزم عن قيام الحكومة الاتحادية بتمويل المصاريف وعجز الإيرادات التي تتكبدها المستشفيات بسبب الجائحة وتحويل الأسرة وإبقائها شاغرة (مثلا دفع مبلغ إجمالي لإبقاء الأسرة شاغرة وغيره). يعتبر أي إرجاء آخر يقوم به الحكومة الاتحادية على حساب المستشفيات المحلية أمراً غير مقبول.